

التعليق السريع الموحد ("URS")  
1 مارس 2013

1. الشكوى

- 1.1 تقديم شكوى
- 1.1.1 بدأت الدعوى من خلال تقديم شكوى من مقدم خدمات التعليق الموحد السريع تتضمن حقوق العلامات التجارية والدعاوى التي تركز على تحويل صاحب العلامة التجارية للإغاثة.
- 1.1.2 يجب أن تكون كل شكوى مصحوبة بالرسم المناسب، والذي هو قيد النظر. الرسوم غير قابلة للإرجاع.
- 1.1.3 مع قبول شكوى واحدة لشركات ذات الصلة متعددة ضد مسجل واحد، ولكن إذا كانت شكوى الشركات ذات صلة ببعضها. ويمكن تعيين المسجلين المتعددين في شكوى واحدة فقط إذا كان يمكن أن تظهر أنها ذات صلة وبنفس الطريقة.
- 1.2 مضمون الشكوى
- سوف يتم تقديم الشكوى باستخدام نموذج يقوم مقدم الخدمة بتوفيره. يجب أن يتضمن نموذج الشكوى مساحة فارغة لما يلي:
- 1.2.1 اسم وعنوان البريد الإلكتروني وغيرها من المعلومات الاتصال الخاصة بالطرف المشتكي (الأطراف).
- 1.2.2 اسم وعنوان البريد الإلكتروني ومعلومات الاتصال لأي شخص يتصرف نيابة عن الأطراف المتقدمة بالشكوى.
- 1.2.3 اسم المسجل (أي المعلومات ذات الصلة المتاحة من Whois) وبنص Whois على سرد معلومات متاحة للاتصال باسم (أسماء) المجال ذات الصلة.
- 1.2.4 اسم (أسماء) النطاق المحدد موضوع الشكوى. لكل اسم نطاق، ينبغي أن يضمن صاحب الشكوى نسخة من المعلومات المتاحة حاليًا Whois ونسخة من محتوى الموقع إذا كان متاحًا المرتبطة بكل اسم النطاق الذي هو موضوع الشكوى.
- 1.2.5 العلامة التجارية/علامات الخدمة المحددة التي تقوم عليها الشكوى وعملاً بتأكيد الأطراف التي تشكو لحقوقهم، وفيما يتصل بحقوقهم، لصالحهم وفيما يتصل بالخدمات.
- 1.2.6 يبين مؤشر الأسس التي تقوم عليها الشكوى تحديد الوقائع التي تبين أن الطرف المشتكي يحق له طلب الإغاثة، مما يعني ما يلي:
- 1.2.6.1 اسم النطاق المسجل المتطابق أو المتشابه بنشوش مع علامة كلمة: (1) الغرض الذي يحمل مقدم الشكوى سجل على المستوى الوطني أو الإقليمي من أجله ويكون مستخدم في الوقت الحالي، أو (2) أنه تم توثيقها من خلال إجراءات قضائية، أو (3) أنه محمياً بشكل خاص بموجب قانون أو معاهدة سارية في وقت رفع شكوى التعليق السريع الموحد.
- أ. يمكن عرض الاستخدام من خلال توضيح هذا الدليل الخاص بالاستخدام - والذي قد يكون في صورة إعلان وعينة واحدة من الاستخدام الحالي في التجارة - وتقديم ذلك، وتوثيقه من خلال دار مقاصة العلامات التجارية.
- ب. يجوز تقديم دليل الإثبات مباشرة مع شكوى التعليق الموحد السريع.

و

1.2.6.2 أن المسجل ليس لديه الحق المشروع أو الفائدة باسم المجال؛

و

1.2.6.3 وأن النطاق قد سجل ويتم استخدامه بسوء نية.

تتضمن قائمة غير حصرية بالظروف التي تثبت سوء نية التسجيل واستخدامها من قبل المسجل ما يلي:

- أ. سجلت الظروف التي تشير إلى المسجل اسم النطاق أساسي لغرض بيعه وتأجيله أو نقل تسجيل اسم النطاق إلى مقدم الشكوى الذي هو صاحب العلامة التجارية أو علامة الخدمة أو منافس لتلك الشكوى، لإمعان النظر في فائض النفقات الموثقة التي تتصل مباشرة باسم النطاق؛ أو
- ب. سجل المسجل اسم النطاق بهدف منع صاحب العلامة التجارية أو علامة الخدمة من عكس العلامة فيما يتعلق باسم النطاق، بشرط مشاركة المسجل في نمط سلوك من هذا القبيل؛ أو
- ج. سجل المسجل اسم النطاق في المقام الأول بهدف تعطيل أعمال المنافس؛ أو
- د. باستخدام اسم النطاق، حاول المسجل عن قصد تحقيق مكاسب تجارية وجذب مستخدمي الإنترنت لموقع ويب المسجل أو غيره من المواقع عبر الإنترنت، من خلال وجود احتمال للخلط بينه وبين علامة مقدم الشكوى بالنسبة للمصدر والرعاية والانتماء أو تأييد موقع ويب المسجل أو من منتج أو خدمة على موقع الويب أو أي مكان.

1.2.7 هناك صندوق حيث يمكن لمقدم الشكوى أن يقدم ما يصل إلى 500 كلمة من نص النموذج المجاني التفسيري.

1.2.8 شهادة بأن الشاكي أن الشكوى لا يتم رفعها عن أي أساس غير سليم، وبأن هناك ما يكفي من حسن النية عند تقديم الشكوى.

## 2. الرسوم

- 2.1 يجب دفع الرسوم على النحو المحدد في جدول الرسوم الخاص بمقدم الخدمة جنباً إلى جنب مع الشكوى المقدمة.
- 2.2 ستخضع الشكاوى التي تذكر خمسة عشر (15) اسم نطاق متنازع عليه مسجلاً لنفس المسجل أو أكثر لرسوم رد والتي ستكون من الممكن استردادها لحساب الطرف المنتصر. ولا يجوز أن يتجاوز رسم الاستجابة تحت أي ظرف من الظروف الرسوم التي تستوفي من مقدم الشكوى.

## 3. المراجعة الإدارية

- 3.1 سوف تخضع الشكاوى للمراجعة الإدارية المبدئية أو الفحص الأولي من قبل مقدم التعليق الموحد السريع للامتثال لمتطلبات الإيداع. وهذا هو مجرد استعراض لتحديد أن الشكوى تحتوي على جميع المعلومات اللازمة، وليس لتحديد ما إذا كانت وجهاً لإقامة الدعوى.
- 3.2 يتعين إجراء مراجعة الإدارة في غضون يومي (2) عمل من تقديم شكوى إلى مقدم التعليق الموحد السريع.

- 3.3 نظرًا لطبيعة هذا الإجراء السريع، وانخفاض مستوى المقصود للرسوم المطلوبة، لن يكون هناك فرصة لتصحيح أوجه القصور في تقديم الاحتياجات.
- 3.4 إذا كانت الشكوى تعتبر غير متوافقة مع متطلبات الإيداع، سيتم رفض الشكوى دون المساس بتقديم شكوى جديدة. لا تسترد رسوم التسجيل المبدئي في هذه الظروف.

#### 4. إشعار وغلط النطاق

- 4.1 عند اكتمال المراجعة الإدارية، ينبغي على مقدم خدمة التعليق الموحد السريع إخطار مشغل التسجيل على الفور (عبر البريد الإلكتروني بعد إحاطة الشكوى بالموافقة على متطلبات الإيداع. وينبغي أن يتضمن إشعار مشغل السجل نسخة من الشكوى. وفي غضون 24 ساعة من تلقي ذلك الإشعار من مقدم خدمة التعليق الموحد السريع، يتعين على مشغل التسجيل "النظر" في النطاق، وهذا يعني أن التسجيل يجب أن يقيد كافة التغييرات إلى بيانات تسجيل، بما في ذلك نقل وحذف أسماء النطاقات، وسوف يجري حل الاسم. يعمل مشغل التسجيل على إخطار مقدم خدمة التعليق الموحد السريع فور غلط اسم النطاق ("إشعار الغلط")
- 4.2 في غضون 24 ساعة من تلقي إشعار من المشغل بالتسجيل والذي يفيد بأن اسم نطاق مغلق، يقوم مقدم خدمة التعليق الموحد السريع بإخطار المسجل بالشكوى ("إشعار بالشكوى")، على العناوين المدرجة في معلومات اتصال Whois، وتقديم نسخة من الشكوى، وتقديم المشورة لحالة الغلط، فضلاً عن الآثار المحتملة فشل المسجل في الرد والدفاع عن الشكوى. يجب أن تكون الإشعارات واضحة ومفهومة للمسجلين المحليين. يجب أن يكون إشعار الشكوى باللغة الانكليزية ويترجمه مقدم الشكوى إلى اللغة السائدة في بلد أو إقليم المسجل.
- 4.3 يجب إرسال إشعار الشكوى باللغة الانكليزية وترسل عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس (إن وجد)، والبريد العادي كما يجب تقديم الشكوى والمستندات الملحقة -إذا وجدت- إلكترونياً.
- 4.4 وعلى مقدم خدمة التعليق الموحد السريع أيضاً أن يخطر المسجل في السجل إلكترونياً باسم النطاق في القضية عبر عناوين المسجل في ملف مع هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة.

#### 5. الرد

- 5.1 يتاح للمسجل 14 يوماً تقويمياً من تاريخ إرسال مقدم خدمة التعليق الموحد السريع للإشعار إلى المسجل لحفظ الرد إلكترونياً مع مقدم التعليق الموحد السريع. وعند الاستلام، يُرسل مقدم الخدمة نسخة من الرد والمستندات المرفقة، إن وجد، إلى مقدم الشكوى.
- 5.2 على المدعي عليه (المشتكي عليه) دفع رسوم الرد على النحو المبين في القسم 2.2 أعلاه إذا ذكرت الشكوى خمسة عشر (15) اسم نطاق متنازع عليه أو أكثر ضد المسجل نفسه. في حالة ورود خمسة عشر (15) اسم نطاق متنازع عليه أو أكثر، فسوف يتم استرداد رسوم الرد لحساب الطرف المنتصر. ولن يتم احتساب أي رسوم تقديم إضافية في حالة حفظ المسجل للرد قبل إعلانه تقصيراً ولا يكون أكثر من ثلاثين (30) يوماً تقويمياً بعد اتخاذ التحديد الافتراضي. بالنسبة للردود المقدمة لأكثر من ثلاثين (30) يوماً تقويمياً من التحديد الافتراضي - بغض النظر عن عدد أسماء النطاقات الواردة في الشكوى - يجب دفع رسوم معقولة غير قابلة للاسترداد على النحو المنصوص عليه في القواعد التكميلية لإعادة الفحص الخاصة بمقدم الخدمة (بالإضافة إلى أي رسوم رد قابلة للتطبيق لازمة الإجراء 2.2 من نظام الإيقاف السريع الموحد).
- 5.3 بناء على طلب المسجل، يمكن منح مد محدود للوقت من قبل مقدم خدمة التعليق الموحد السريع إذا كان هناك أساس لحسن النية للقيام بذلك وإذا تم تلقي الطلب خلال فترة الرد - بعد الفترة الافتراضية - أو بما لا يزيد عن ثلاثين (30) يوماً تقويمياً من التحديد. ولا يجوز أن تمتد المهلة في أي حال من الأحوال لأكثر من سبعة (7) أيام تقويمية.

- 5.4 يجب ألا يزيد الرد عن 2,500 كلمة، باستثناء الملحقات، وينبغي أن يشتمل مضمون الرد على ما يلي:
- 5.4.1 تأكيد بيانات المسجل.
- 5.4.2 قبول أو رفض محدد لكل أساس من الأسس التي تقوم عليها الشكوى.
- 5.4.3 أي دفاع يناقض ادعاءات مقدم الشكوى.
- 5.4.4 بيان بصحة المحتويات ودقتها.
- 5.5 تمثيلاً مع الطابع المعجل المقصود للتعليق الموحد السريع والانتصاف الممنوح للشاكي الناجح، فإن المطالب الإيجابية من أجل التخفيف من جانب المسجل لن يسمح بها إلا للادعاء بأن صاحب الشكوى قد قدم شكوى مسيئة.
- 5.6 وبمجرد إيداع الرد وتحديد مقدم خدمة التعليق الموحد السريع أن الرد يشتكي من توافق متطلبات تقديم الطلب (والذي يتعين أن يكون في اليوم نفسه)، وسوف يتم على الفور إرسال الرد والمواد الداعمة إلى فاحص مؤهل، يحدده مقدم خدمة التعليق الموحد السريع، للاستعراض وإصدار القرار. ينظر في جميع المواد المقدمة من قبل الفاحص.
- 5.7 يمكن أن يحتوي الرد على أية وقائع تدحض ادعاء تسجيل سوء نية عن طريق تحديد أي من الحالات التالية:
- 5.7.1 قبل تقديم أي إشعار لمسجل النزاع أو استخدام المسجل أو التحضير الواضح للاستخدام، فإن اسم النطاق أو الاسم المطابق لاسم النطاق فيما يتعلق بحسن النية للسلع أو الخدمات، أو
- 5.7.2 المسجل (كفرد، أو المنظمات التجارية أو المنظمات الأخرى) قد عرف بشكل عام من قبل اسم النطاق، حتى في حالة عدم اكتساب المسجل لأي علامة تجارية أو حقوق علامة الخدمة؛ أو
- 5.7.3 يقوم المسجل باستخدام شرعي وغير تجاري أو عادل لاسم النطاق، من دون قصد لتحقيق مكاسب تجارية لتحويل المستهلكين على سبيل التضليل أو لتشويه العلامة التجارية أو علامة الخدمة في هذه الحالة.
- ومثل هذه المطالبات، إذا وجدت من قبل الفاحص لإثباتها على أساس تقييمه لجميع الأدلة، فإنها تصب في مصلحة المسجل.
- 5.8 يجوز للمسجل أيضاً تأكيد الدفاعات إلى الشكوى للإشارة إلى أن استخدام المسجل لاسم النطاق لا يكون عن طريق سوء النية من خلال عرض أحد العوامل التالية:
- 5.8.1 اسم النطاق عام أو وصفي وأن المسجل يقوم بالاستخدام العادل له.
- 5.8.2 تُدار مواقع اسم النطاق فقط في إشادة أو انتقاد لشخص ما أو عمل يكون استخدامه عادلاً كما يراه الفاحص.
- 5.8.3 يتسق حمل المسجل لاسم النطاق مع جود تعبير صريح عن وجود اتفاق خطي ميرم من قبل الأطراف المتنازعة، وأنه لا يزال ساري المفعول.
- 5.8.4 اسم النطاق ليس جزءاً من نمط أوسع أو سلسلة من التسجيلات التعسفية نظراً لأن اسم النطاق من نوع مختلف إلى حد كبير أو شخصية لأسماء النطاقات الأخرى المسجلة من قبل المسجل.
- 5.9 عوامل أخرى ليراعيها الفاحص:
- 5.9.1 تداول أسماء النطاقات من أجل الربح، والحصول على حقيبة كبيرة من أسماء النطاقات، هي في حد ذاتها ليس دليلاً على سوء النية بموجب التعليق الموحد السريع. وهذا السلوك، ومع ذلك، قد تكون مؤدياً في حالة معينة تبعاً لظروف النزاع. على الفاحص استعراض كل حالة على حدة بناءً على مزاياها.

5.9.2 بيع الحركة (أي ربط أسماء النطاقات بصفحات الوقوف وكسب عائد بمجرد النقر للاستعراض) لا في حد ذاته يشكل إساءة بموجب التعليق الموحد السريع. ومع ذلك، فإن هذا السلوك قد يكون مؤذيًا في حالة معينة تبعًا لظروف النزاع. يأخذ الفاحص بعين الاعتبار:

5.9.2.1 طبيعة اسم النطاق؛

5.9.2.2 طبيعة روابط الإعلانات على أية صفحة وقوف ترتبط باسم النطاق؛ و

5.9.2.3 استخدام اسم النطاق يكون مسؤولية المسجل

## 6. التخلف

6.1 في حالة انقضاء 14 يومًا تقويميًا من فترة الرد (أو تمديد الفترة الممنوحة)، فلا يقدم المسجل ردًا، وتستمر إجراءات الشكوى افتراضياً.

6.2 في كلتا الحالتين، يتعين على مقدم الخدمة إشعار افتراضي عبر البريد الإلكتروني إلى صاحب الشكوى والمسجل، وعبر البريد والفاكس إلى المسجل. خلال الفترة الافتراضية، يحظر على المسجل تغيير المحتوى الذي وجد في الموقع للقول بأن الأمر الآن هو مشروعًا للاستخدام، وسوف يكون أيضًا محظورًا لتغيير معلومات Whois.

6.3 تخضع جميع الحالات الافتراضية للفحص لمراجعة مزايا الطلب.

6.4 إذا كان بعد الفحص في الحالات الافتراضية، قواعد الممتحن لصالح الشاكي، فإنه يحق للمسجل طلب الإغفاء من المراجعة الافتراضية بتقديم رد في أي وقت وحتى بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الإخطار الافتراضي. كما يحق للمسجل أن يطلب تمديدًا لمدة ستة أشهر إضافية إذا تم تقديم طلب التمديد قبل انقضاء فترة الأشهر الستة الأولى.

6.5 وإذا تم تقديم رد بعد: (أ) كان المدعي عليه (المشتكي عليه) مقصرًا (طالما يتم تقديم الرد وفقًا للمادة 6.4 أعلام) و(ب) تم تقديم إشعار صحيح وفق متطلبات الإشعار الموضوع أعلاه، فإنه يجب حل اسم المجال مرة أخرى إلى العنوان الأصلي IP في أقرب وقت ممكن عمليًا، ولكن تظل مغلقة كما لو كانت قد قدمت في الرد الوقت المناسب قبل الافتراضي. إيداع الرد بعد التقصير ليس من الاستئناف؛ وتعتبر هذه القضية كما لو استجاب إليها في الوقت المناسب.

6.6 إذا كان بعد الفحص في الحالة الافتراضية وقواعد الفحص لصالح المسجل، فإنه يتعين على مقدم الخدمة إخطار مشغل التسجيل لإطلاق الاسم وإعادة السيطرة الكاملة على تسجيل اسم النطاق إلى المسجل.

## 7. الفاحصون

7.1 اختيار فاحص واحد من قبل مقدم الخدمة سوف يتأس دعوى التعليق الموحد السريع.

7.2 يتعين أن يكون لدى المراقبين خلفية قانونية ذات صلة، في قانون العلامات التجارية على سبيل المثال ويجب أن يكونوا مدربين ومعتمد في إجراءات التعليق الموحد السريع. بصفة خاصة، ينبغي تزويد المراقبين بتعليمات حول عناصر التعليق الموحد السريع ودفاعات حول كيفية إجراء الفحص بإجراء التعليق الموحد السريع.

7.3 يتعين على الفاحصين المستخدمين من قبل أي مقدم التعليق الموحد السريع أن يتناوب قدر الإمكان لتجنب "منندى التسوق أو الفاحص. ويشجع بقوة مقدمي الخدمات للعمل على قدم المساواة مع جميع الفاحصين المعتمدين، مع استثناءات معقولة (مثل احتياجات اللغة، وعدم الأداء، أو المخالفات) مع وجود استثناءات معقولة يتم تحديدها على أساس كل حالة عن طريق تحليل كل حالة.

## 8. معايير الفحص وعبء الإثبات

8.1 وهي المعايير التي سيتولى الفاحص المؤهل تطبيقها عندما يكون تقديم القرار كما يلي:

8.1.1 اسم النطاق المسجل المتطابق أو المتشابه بتشوش مع علامة كلمة: (1) الغرض الذي يحمل مقدم الشكوى من أجله سجلاً على المستوى الوطني أو الإقليمي ويكون مستخدم في الوقت الحالي، أو (2) أنه تم توثيقها من خلال إجراءات قضائية، أو (3) أنه محمياً بشكل خاص بموجب قانون أو معاهدة سارية في الوقت الحالي وكانت سارية وقت رفع شكوى التعليق السريع الموحد، و

8.1.1.1 يمكن عرض الاستخدام من خلال توضيح هذا الدليل الخاص بالاستخدام - والذي قد يكون في صورة إعلان وعينة واحدة من الاستخدام الحالي - وتقديم ذلك، وتوثيقه من خلال دار مقاصة العلامات التجارية.

8.1.1.2 يجوز تقديم دليل الإثبات مباشرة مع شكوى التعليق الموحد السريع.

8.1.2 لا يتمتع المسجل بأي حق شرعي أو مصلحة في اسم النطاق؛ و

8.1.3 سُجِّل اسم النطاق ويجري استخدامه بسوء نية.

8.2 يكون عبء إثبات الأدلة واضح ومقنع.

8.3 وبالنسبة لمسألة التعليق الموحد السريع لتختتم في صالح صاحب الشكوى، فإنه يجب على الفاحص تحديد أنه ليس هناك قضية حقيقية من الواقع المادي. فمثل هذا التحديد يمكن أن يشمل ما يلي: (1) صاحب الشكوى لديه حقوق الاسم؛ و(2) المسجل ليس له حقوق أو مصلحة مشروعة في الاسم. وهذا يعني أن صاحب الشكوى يجب أن يقدم أدلة كافية لإثبات حقوق العلامات التجارية في اسم النطاق (على سبيل المثال، دليل على تسجيل العلامات التجارية ودليلاً على أنه تم تسجيل اسم النطاق، ويجري استخدامه بسوء النية ومنتهكاً لـ التعليق الموحد السريع).

8.4 إذا كان الفاحص يرى أن صاحب الشكوى لم يفي بأعبائه أو أن القضايا الحقيقية لحقيقة المواد تبقى في الواقع فيما يتعلق بأي عنصر من العناصر، فإنه يتعين على الفاحص رفض الشكوى باعتبارها غير مناسبة لـ التعليق الموحد السريع. أي، يجب رفض الشكوى إذا وجد الفاحص أنه تم تقديم الأدلة أو إتاحتها للفاحص للدلالة إلى أن استخدام اسم النطاق المعني متوافق مع الاستخدام غير مخالف أو الاستخدام العادل للعلامة التجارية.

8.5 حيث أنه في حالة وجود أي قضية حقيقية قابلة للطعن فيما إذا كان تسجيل اسم نطاق واستخدام العلامات التجارية يحمل سوء نية أم لا، فإنه سيتم رفض الشكوى، وسيتم إنهاء إجراءات التعليق الموحد السريع دون المساس، على سبيل المثال، باستئناف التعليق الموحد السريع أو الإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات أسم النطاق أو يمكن الاستفادة من دعوى المحكمة. وليس الغرض من نظام التسجيل التعليق الموحد السريع يهدف إلى الاستخدام في أي إجراءات مع أسئلة مفتوحة للحقيقة، ولكن الحالات فقط واضحة للتعاطي مع العلامات التجارية.

8.6 وبطريقة أخرى، إذا وجد الفاحص أن جميع المعايير الثلاثة مستوفاة بأدلة واضحة ومقنعة وعدم وجود قضية حقيقية للنقض، فسوف يصدر الفاحص قراراً لصالح صاحب الشكوى. وإذا رأى الفاحص عدم مقابلة أي من المعايير واستيفائها، يُنكر الفاحص طلب الاستئناف، ومن ثم ينتهي بذلك عوى التعليق الموحد السريع دون المساس بالشكوى للمضي قدماً في إجراء في محكمة مختصة أو في إطار السياسة الموحدة UDRP.

- 9. القرار**
- 9.1 لن يكون هناك أي اكتشاف أو استماع؛ وسوف يكون الدليل بمثابة المواد المقدمة للشكوى والرد، وسوف تكون تلك المواد بمثابة السجل الكامل المستخدم من قبل الفاحص لاتخاذ قرار.
- 9.2 إذا كان صاحب الشكوى يفي بعبء الإثبات، يصدر الفاحص قرارًا لصالح الشاكي. وسينشر قرار بشأن موقع مزود التعليق الموحد السريع. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هناك أي تأثير على القرار بخلاف إجراء التعليق الموحد السريع التي يتم تقديمها.
- 9.3 إذا لم يوافق صاحب الشكوى على عبء الإثبات، سيتم إنهاء دعوى التعليق الموحد السريع وسوف تنقل السيطرة الكاملة على تسجيل اسم النطاق إلى المسجل.
- 9.4 وسيتم نشر القرارات الناتجة عن إجراءات التعليق الموحد السريع الصادرة عن مقدم خدمة التعليق الموحد السريع على موقع مقدم الخدمة وفقًا للقوانين.
- 9.5 ويجب إرسال التحديدات عبر البريد الإلكتروني عن طريق مقدم الخدمات التعليق الموحد السريع إلى المسجل وصاحب الشكوى والمسجل ومشغل التسجيل، ويجب تحديد الانتصاف والإجراءات المطلوبة من مشغل التسجيل للامتثال للتقدير.
- 9.6 للقيام بإجراءات التعليق الموحد السريع على وجه الاستعجال، ينبغي أن يبدأ الفحص فور انقضاء مدة فترة الرد المقررة بأربعة عشر (14) يومًا (أو فترة المد في حالة منحها)، أو عند تقديم الرد. ويصدر قرارًا على وجه السرعة، وذلك بهدف أن يتم تقديم عليه في غضون ثلاثة أيام عمل (3) من بدأ الفحص. يجب إصدار قرارات الظروف الاستثنائية غيابيًا في موعد لا يتجاوز خمسة (5) أيام من إيداع الرد.

## 10. العلاج

- 10.1 إذا جاء القرار في صالح المدعي (المشتكي)، فسوف يحال القرار على الفور إلى مشغل السجل، والمدعي (المشتكي)، المدعي عليه (المشتكي عليه) وأمين السجل.
- 10.2 فور تلقي القرار، يكون على مشغل السجل تعليق اسم النطاق، الذي يجب أن يظل معلقًا لموازنة فترة التسجيل ولن يحل إلى الموقع الأصلي. يقوم مشغل السجل بجعل خادم الأسماء يعيد توجيهه إلى صفحة المعلومات المقدمة على شبكة الإنترنت التي يقدمها مقدم خدمة التعليق الموحد السريع حول التعليق الموحد السريع. لا ينبغي السماح لمزود خدمة التعليق الموحد السريع بتقديم أية خدمات أخرى على مثل هذه الصفحة، ولا يجوز له من طريق مباشر أو غير مباشر الاستخدام لأغراض الدعاية (إما لنفسها أو لأي طرف آخر). وعلى Whois بالنسبة لاسم النطاق الاستمرار في عرض جميع المعلومات للمسجل الأصلي باستثناء إعادة توجيهه خوادم الأسماء. وبالإضافة إلى ذلك، على مشغل المسجل أن يجعل Whois يعكس اسم النطاق لن يكون قادرًا على أن يتم تحويله أو حذفه أو تعديله لدورة حياة التسجيل.
- 10.3 يجب أن يكون هناك خيار لمقدم الشكوى ناجح لتمديد فترة التسجيل لمدة سنة إضافية بأسعار تجارية.
- 10.4 ينبغي أن لا تكون العلاجات الأخرى المتاحة في حالة وجود تحديد لصالح صاحب الشكوى.
- 10.5 إذا كانت قواعد الفحص لصالح المسجل، فإنه يتعين على مقدم الخدمة إخطار مشغل التسجيل لإطلاق الاسم وإعادة السيطرة الكاملة على تسجيل اسم النطاق إلى المسجل.

## 11. الشكاوى التعسفية

- 11.1 يجب أن تتضمن التعليق الموحد السريع عقوبات ضد إساءة استخدام هذه العملية من قبل أصحاب العلامات التجارية.
- 11.2 قد يعتبر الشاكي مسيئاً إذا كان الفاحص يحدد:
- 11.2.1 قدم فقط لغرض غير لائق مثل المضايقة، سبب تأخير لا لزوم له، أو غير مبرر لزيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية؛ و
- 11.2.2 (أ) تفتقر المطالبات أو التأكيدات الأخرى وليس له ما يبرره من جانب أي قانون قائم أو معايير التعليق الموحد السريع، أو (ب) الادعاءات الواقعية لأي دعم للدلة
- 11.3 يجوز للفاحص أن يجد شكوى تحتوي على بطلان مادي متعمد إذا اتسع تأكيداً لحقيقة، في الوقت الذي صدر فيه، وقدم مع العلم بأنها كانت مزيفة، والتي، إذا كان هذا صحيحاً، سيكون له أثر على نتائج إجراءات التعليق الموحد السريع المتبعة.
- 11.4 في الحدث الذي يعتبر فيه الطرف قدم عدد (2) من الشكاوى المسيئة، أو شكوى (1) "تعتمد بطلان المادة"، فإن الطرف يجب أن يمنع من الاستفادة من نظام التسجيل الموحد لسنة واحدة من تاريخ صدور تحديد الحقائق من الشكاوى إلى ما يلي: (1) تقديم شكوى مسيئة ثانية، أو (ب) تقديم بطلان مادي متعمد.
- 11.5 وسوف تؤدي تلك النتائج إلى حرمان المدعي (المشتكي) من الاستفادة بشكل دائم من التعليق الموحد السريع.
- 11.6 يجب على مقدمي التعليق الموحد السريع أن يحدد ويتتبع الأطراف الممنوعة، والأطراف الذين حدد فاحصهم الشكاوى المقدمة المسيئة أو أكاذيب مادية متعمدة.
- 11.7 فصل شكوى لأسباب إدارية أو حكم في موضوع الدعوى، في حد ذاته، لا يكون دليلاً على تقديم شكوى مسيئة.
- 11.8 تمثلت النتيجة أن تقديم شكوى أو إساءة متعمدة تضمنت البطلان المادي يمكن الطعن فيها على أساس أن الفاحص أساء/أساءت التصرف، أو تصرف بطريقة تعسفية أو متقلبة.

## 12. الاستئناف

- 12.1 يحق لأي من الطرفين الحق السعي في الاستئناف لتحديد الاستناد إلى سجل موجود داخل دعوى التعليق الموحد السريع مقابل رسوم معقولة لتغطية تكاليف الاستئناف. يتعين على صاحب الاستئناف تحديد أسباب محددة بشأن الطرف المستأنف، بما في ذلك سبب ادعاء الفاحص عدم صحة نية الفاحص.
- 12.2 يتحمل رسوم الاستئناف القائم بالمستأنف. ثمة حق محدود بتقديم أدلة مقبولة جديدة تعتبر جوهرية للقرار عند دفع رسوم إضافية، بشرط أن يكون الدليل يسبق بوضوح تاريخ التقدم بالشكوى. يمكن لهيئة الاستئناف، اختيارها من قبل المقدم، وفقاً لتقديره، وبيانات أخرى أو وثائق من أي من الأطراف.
- 12.3 رفع الاستئناف لن يغير قرار اسم المجال. على سبيل المثال، إذا كان اسم المجال لم يعد يحل لأسماء الخوادم الأصلية بسبب وجود تحديد لصالح أو مقدم الشكوى، يستمر اسم المجال في الإشارة إلى الصفحة الإعلامية التي يقدمها موفر التعليق الموحد السريع. إذا كان اسم المجال يحل لأسماء الخوادم الأصلية بسبب وجود تحديد لصالح التسجيل، فيجب أن يستمر في الحل خلال عملية الاستئناف.
- 12.4 يجب تقديم الاستئناف خلال أربعة عشر (14) يوماً بعد صدور قرار التخلف أو القرار النهائي ويجب تقديم أي رد خلال أربعة عشر (14) يوماً من تقديم طلب الاستئناف.



12.5 يجب إرسال إخطار الاستئناف والنتائج التي توصل إليها هيئة الطعون من قبل مقدم التعليق الموحد السريع إلكترونيًا إلى المسجّل والمدّعي (المشتكي) وأمين المسجل ومشغل السجل.

12.6 يسري العمل بقوانين وإجراءات مزودي الخدمات للاستئناف، غير تلك المذكورة أعلاه.

### 13. العلاجات الأخرى المتوافرة

ينبغي عدم إعاقة قرار التعليق الموحد السريع لأي وسائل انتصاف أخرى متاحة للمستأنف، مثل السياسة الموحدة لفض النزاع حول أسماء النطاقات (UDRP) (إذا كان المستأنف هو مقدم الشكوى)، أو العلاجات الأخرى التي قد تكون متاحة في محكمة ذات اختصاص بالمنافسة. قرار التعليق الموحد السريع لصالح أو ضد أي طرف يجب أن لا ينعاز إلى أي طرف في UDRP أو أي دعوى أخرى.

### 14. مراجعة التعليق الموحد السريع

سيتم الشروع في إعادة النظر في إجراءات التعليق الموحد السريع خلال سنة واحدة بعد إصدار قرار الفاحص الأولي. عند الانتهاء من الاستعراض، يجب نشر تقرير حول استخدام هذا الإجراء، بما في ذلك المعلومات الإحصائية، ونشرها للتعليق العام حول جدوى وفعالية هذا الإجراء.